الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

الدكتور جيكل والمستر هايد

فالح عبد الجبار
كاتب

هذه حكاية يعرفها جيلنا، صُنعت في الغرب فيلماً مراراً . وهي طرفة خيالية تصور طبيباً عبقرياً ، ملؤه الرقة ، والكياسة ، والخجل ، يبتكر عقارا سريا يحيل متناوله الى كائن شرس، وزير نساء ، فتاك . وبالطبع يطبق الطبيب الانساني العقار على نفسه اولاً. وبهذه التجربة ، يبدأ "العالم المجرّب " اكتشاف لذائذ العالم السفلي ، دنيا السيطرة، والاقتحام ، فيدمن العقار الذي يشطر حياته الى نصفين ، النبل المعلن، والسفالة الخفية .

من حسن حظنا ، نحن النظارة ، ان نرى الوجه والقفا على الشاشة الفضية طبعاً . أما في الحياة فما من سبيل الى رؤية الوجهين إلا بشق الأنفس . وتكاد حياتنا السياسية والاجتماعية ان تكون تجسيداً حياً لهذه الثنوية ، من عالم "نبيل" معلن ودنيا "سفلية" مخفية ، وخلافاً للأسطورة الغربية ، لا نحتاج في حالتنا الى عقاقير خاصة للانتقال من حال الى حال، فالعودة ، فالانتقال . ذلك ان ثنائية جيكل (في الحقيقة جاكل = ابن آوى)، وهايد (= تحويراً لكلمة : المتخفين)، ماثلة في الحياة السياسية العربية على نحو فاقع . كل ما في الأمر أن لا أحد يريد النظر فيها ، بإمعان او من دونه.

دكتور جيكل العربي (او غير العربي) يرتدي بزة الأمة (العروبة أو غيرها لا فرق) ويعتمر عمامة الدين (لهذا المذهب أو ذاك) ، أو يضع أحياناً (من باب التنويع) عقالاً وكوفية (اكراما للتراث) في بيئة حضرية . ويشتبك، باسم الامة ، او الدين ، او التراث او نيابة عن هذه الانتماءات كلها ، مع عدو ما ، أيا كان. وغالباً ما يكون العدو كياناً حقيقياً ، مثل اسرائيل او اميركا ، او قد يكون مجرد ترميز غير معين الغرب، الصليبية ، الاجنبي ، او يكون مزيجاً من ذلك ، فالواقعية الملموسة بحاجة دوماً الى امتداد وهمي تحسباً لحالات انعدام فرص الاشتباك الفعلي .

فاذا كان العدو ، لاهوتياً ، هو الشيطان ، التجسيد الأرأس للشر ، مجرداً من الجسمية، فإن الممارسة تحيله الى دولة محددة : اميركا هي الشيطان الاكبر، او الشاه او صدام حسين: يزيد العصر .

وهذا التحويل او هذا الإبدال مفهوم. فالصراع في عالمنا يجري بين دول ، اوإزاء دول ، لأن معمار العالم مؤلف من دول قومية ، لكل واحدة منها وجود محسوس ، ورقعة جغرافية مقاسة بالسنتمرات ، ومودعة في خرائط داخل أدراج الامم المتحدة. وحتى لو كان دكتور جيكل العربي او الاسلامي زعيم حركة ، لا رئيس دولة ، فإنه مرغم على إحالة رموزه الى عالم السياسة الفعلي ، الى دول محددة . وغالبا ما تكون حوافز الاشتباك صادقة . فإسرائيل مثلا قامت بإقصاء شعب بأسره ، وهي محتل بكل المعايير القانونية ، والاعراف العالمية للنظام الدولي السائد.

يكتسي الاشتباك مع العدو ، ايا كان ، قدسية خاصة ، تضفي عليه النزعة القومية ، سواء كانت هذه علمانية (إثنية) او دينية ، هذه الحالة الخاصة ، لأن الاشتباك يجسد الحق (القانوني) والخير (الأخلاقي) ، مثلما يجسد افتراضاً عموم الجماعة.

(الشعب ، الامة) . ويتحول دكتور "جيكل" الى زعيم الأمة ، وقائد النضال ، ومهندس التحرير ، والرفيق المناضل ، والمجاهد الاول ، والثائر الكبير ، والإمام، أمير الجماعة . هناك كثرة كاثرة من الألقاب والنياشين بانتظاره وانتظارنا .

في هذه اللحظة من اكتساب شرعية تمثيل القضية ، او تمثيل الجماعة، يدخل المستر "هايد" ، محولاً شرعية حقوق الجماعة بإزاء الآخر ، العدو ، الى حقوق خاصة داخل الجماعة . فحركته او حزبه يغدو الحزب القائد ، مثلما يغدو هو القائد الأوحد. وتتسلل على دروب الشرعية إزاء الغير ، لا شرعية خاصة ترتقي سلم الهيمنة على الجماعة نفسها التي يفترض بهذه الشرعية ان تمثلها وتكون في خدمتها .

في الوجه الاول ، نرى الدكتور جيكل ، النبيل ، يخوض المعارك ضد العدو في الخارج ، وفي الثاني نرى المستر هايد بقمع الجماعة في الداخل .

باسم التحرير ، أيا كان ، مزرعة او هضبة ، قطاعاً ، او بلداً ، تُبنى ميليشيات فالتة من اي حساب او رقابة . بوسع هذه الميليشيات ان تفرض كل ما تشاء: من إطالة اللحى، الى جلد الزناة، الى ذبح المتبرجات ، او فرض الحجاب ، او غلق دور السينما، او منع النشاط السياسي ، او قتل المخالفين.

وما تفعله الميليشيا باسم الحزب او الحركة ، تفعله اجهزة الامن والمخابرات باسم المصلحة الوطنية العليا .

وبإزاء الرقابة شبه المطلقة على الجماعة (الشعب ، الامة) التي تفرضها الدولة أو الحركة الميليشياوية ، تزول اية رقابة على هذه الدولة او هذه الحركة او هذه الميليشيا. فلا أحد يعرف ، ولا احد يجرؤ على ان يعرف ، ما تصنعه هذه الدولة او هذه الحركة بالميزانية مثلاً ، مصادر وسبل إنفاق ، مستبطنة قدراً مهولاً من الفساد المتخفي برداء القدسية ، بتعبير آخر يحيلنا الصراع المشروع مع الآخر ، الى انتهاك كامل لكل شرعية : انتهاك الحقوق المدنية ، نزع الحريات السياسية ، نهب المال العام ، احتكار المعلومات ، وازدراء الحياة نفسها . دكتور جيكل ، الثوري ، يحتكر بالطبع سبل إدارة الصراع المشروع ، رافضاً أي مساءلة لأدائه ، وحارما الجماعة من ابتكار وسائل وادوات جديدة او متنوعة ، قد تكون أكثر فاعلية من أساليبه الرثة.

وتخفي شرعية الصراع البائن مع الخصم ، كل المصالح الرثة للزعيم ، مثلما تخفي في ثنايا المصالح الجزئية لميليشياه، او طائفته ، او اجهزته .

وتبدو الغالبية ، هنا ، مستعدة لنسيان المصالح الجزئية إكراماً للقضية العامة ، او الكبرى . وقد لاحظ مؤرخون من دراسة تاريخ جلّ البلدان العربية ان قضايا السياسة الخارجية ، احتلت قرابة ٩٠ ٪ من النشاط السياسي . هذا المزاج العام ليس وليد مصادفة ، بل ثمرة مرحلة خاصة ، هي مرحلة تكوين الأمة ، حيث تنهمك الجماعة في بناء نفسها، وإرساء تميزها. فمن دون التميز لا معنى للأمة، اية أمة . والقومية نفسها ، هذا التعبير عن عملية بناء الامة ، تُعنى اول ما تعنى بتحديد تخوم الجماعة، علاماتها الفارقة .

وكل تحديد للامة (عربية ، كردية ، تركية ، الخ) هو إدراج لجماعة ، وإقصاء لأخرى ، مجتمعاً وجغرافيا . هذا الانشغال المفرط في بناء الذات الجماعية ، يستهلك انتباه الجماعة فتذهل عن حالها ذهولاً ينتهي الى تسويغ كل أنماط اللاشرعية الداخلية، من انتهاك حركة فلسطينية مثلاً، لكل الحقوق المدنية والسياسية لمن ليس معها، او قيام قادة التحرير بكل أنواع الفساد ، او توقيع الرؤساء على لوائح سجن وإعدام بالجملة للخصوم السياسيين ، او قيام زعماء بإعلاء مصالح الطائفة على حساب الكل.

هكذا ينتهي هذا الذهول عن الحال ، الى نسيان التمايز والتمييز بين المصالح العامة للجماعة ، والمصالح الصغيرة للطائفة ، او الحزب ، او الميليشيا .

من المؤكد ان الحق في " التحرير " من الآخر ، هو امتداد لفكرة الحق المدني، الشامل بكل المقاييس . وإن اجتزاء هذا الحق هو تقويض له. كانت قبائل الماضي تمجد عصبيتها وتقتص من المعتدي ، دماً بدم ، او دماً بدية . فكانت بذلك تعلي حق الحياة لأفرادها، لكنها كانت تعترف ايضاً بعصبيات الغير، فتدفع الدية أن كانت ملومة ، معترفة بذلك أن حق الحياة مطلق .

من عساه يعلم زعماء اليوم هذه القاعدة القديمة قِدَم الجماعة البشرية .

العقل هو الزينة

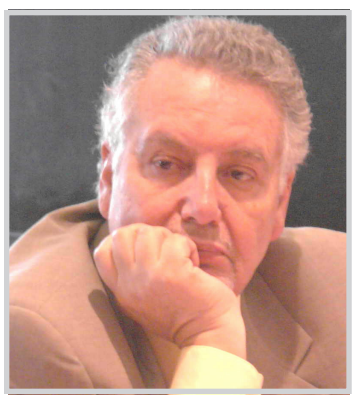

شاكر النابلسي
كاتب اردني - امريكا

نحن نشاهد اليوم هذا الولع بالاستهلاك، استهلاك كل شيء، واقتناء كل شيء.

ونحن نشاهد اليوم هذا التسابق العربي إلى التسلح، وصرف الأموال الطائلة فيه، ليكون مصيره إلى مستودعات الجيوش التي لم تحارب ولن تحارب.

ونحن نشاهد اليوم عدم الاهتمام بمحو الأمية، وإبقاء مناهج التعليم على حالها دون تطويرها بالكفاءات الخارجية.

فنحن لا نستحي ولا نتردد في استقدام الخبراء العسكريين والاقتصاديين والأطباء الغربيين، ولكنا نستنكر بل نكفر عندما نستورد الخبراء التربويين والتعليميين لرفع مستوى التعليم العربي. ونحن نشاهد اليوم هذا الاستهلاك المسعور للزينة والتجميل والمجوهرات. (زاد حجم استيراد الساعات والمجوهرات والعطور ومستحضرات التجميل في الكويت بنسبة ٦١ ٪ في ٢٠٠٤ مقارنة بعام ٢٠٠٣، ليبلغ ٤٤٠ مليون دولار. ويبلغ معدل الانفاق اليومي على هذه السلع ١,٢ مليون دولار، وهو معدل يُعد من بين الأعلى في العالم، جريدة "القبس"، ٢٦/٩/ ٢٠٠٥). وتنفق النساء الخليجيات سنوياً نحو ١,٧ مليار دولار سنوياً على مستحضرات التجميل (رضا حماد، متحجبات يتزين بالمليارات). وأذكر أن الفيلسوف الفرنسي روجيه جارودي قال مرة : "إن العرب يستوردون عطوراً أكثر مما يستوردون محاريث زراعية".

فهل تضيع ثروة العرب على عطورهم لتفوح روائحهم الزكية، بينما عقولهم ما زالت ذات رائحة عفنة، وتفرز كل يوم أفكار القرون الوسطى الظلامية؟

من المنقذ؟

إن الاستثمار في التعليم الحديث هو المنقذ للعالم العربي من مستقبل أسود مظلم. والخبراء العرب على قلتهم وندرتهم يدقون نواقيس الخطر للأنظمة العربية النائمة نوم أهل الكهف. ومن هذه النواقيس ما صدر في ٢٠٠٤ عن "المنتدى الاستراتيجي العربي" بدبي، وقال أنه في عام ٢٠٢٠ من المتوقع ان يبلغ سكان الوطن العربي ٤٠٠ مليون، وان نسبة الفقر والبطالة بينهم هي الأعلى في العالم، نتيجة سيطرة الجمود السياسي والركود الاقتصادي في معظم أقطار الدول العربية. كذلك من المتوقع في عام ٢٠٢٠ أن يكون في الوطن العربي ١٣٠ مليون أمي، و١١٠ ملايين يعيشون تحت خط الفقر، و١٠٠مليون عاطل عن العمل معظمهم من الشباب.

وأن مديونية الاقطار العربية مُقدرٌ لها أن تصل إلى ٢٧٠ مليار دولار. وأن العالم العربي هو الاكثر عرضة للتفجرات الاجتماعية والصراعات السياسية في العالم خلال الخمسة عشر عاماً القادمة .

فما هو الحل لهذا المستقبل الأسود الذي ينتظر العرب؟

لا حل إلا بالتعليم والتدريب والتأهيل.

هل غياب الديمقراطية من عوائق التقدم؟

إن اصلاح مناهج التعليم والتقدم نحو تعليم حديث وعلمي يلبي متطلبات القرن الحادي والعشرين لا علاقة له، وليس مرتبطاً بالتخلف السياسي والتخلف الاجتماعي اللذين يعانيهما العرب الآن.

فالصين حققت وتحقق نمواً اقتصادياً يقارب ٨٪ سنوياً بالعلم فقط، برغم ديكتاتورية حزبها الشيوعي الحاكم الوحيد، وبرغم افتقارها لتداول السلطة والديمقراطية، وبرغم أن سجلها في مجال حقوق الانسان أسوأ مما هو عليه في العالم العربي. كذلك فقد حققت الديكتاتوريات الألمانية واليابانية والسوفياتية انجازات علمية وصناعية واقتصادية مذهلة، قبل الحرب العالمية الثانية. وعلى المستوى الاجتماعي، فالمرأة العربية تملك من الحقوق والحرية أكثر مما تملكه المرأة الهندية والصينية وكذلك اليابانية، وبرغم هذا تم تقدم هناك، ولم يتم عند العرب. والسر ليس بالمرأة وحقوقها، ولكن بمناهج التعليم وحداثية هذه المناهج.

تطوير المناهج هو المهم

إن الاستثمار العربي الأمثل للثروة العربية الهائلة الآن، يجب أن يتم في التقدم العلمي العربي. لقد أعلنت السعودية مثلاً عن تخصيص مبلغ ٧٤ مليار دولار تقريباً لتطوير التعليم السعودي في السنوات الخمس القادمة. وسوف تعلن دول خليجية وعربية عن خطط مماثلة. ولكن إذا تم صرف هذه الأموال على بناء مدارس فخمة ومكيفة، وجامعات كبيرة ومترفة، وطباعة الكتب الدراسية على ورق مصقول فاخر مع الاحتفاظ بنفس المناهج الدراسية السائدة منذ سنوات طويلة وبالخطط التعليمية ذاتها، وبالمدرسين غير المؤهلين أنفسهم من دون مراعاة للتغير الذي يتم بالعالم من حولنا فمصير هذه المليارات من الدولارات هو جيوب المقاولين الذين سيبنون مدارس جديدة ويرممون المدارس والجامعات والكليات من دون أن يكون قد تغير شيء في المحتوى التعليمي.

أمريكا دولة متخلفة

دعونا نعترف بأننا أمة متخلفة جداً علمياً. دعونا نملك شجاعة الأمريكيين الذين اعترفوا هذا العام بأنهم أمة متخلفة بالنسبة للصينيين واليابانيين. وقياس هذا التخلف هو ما تم الإعلان عنه في ٢٠٠٥ من أن نسبة الحاصلين على شهادات في العلوم والهندسة من الطلبة الأمريكيين ٣٦ ٪ من الخريجين ، فيما تصل نسبتهم في الصين إلى ٥٩٪ وفي اليابان ٦٦٪ وفي الهند ٥٤٪ كذلك فقد حقق طلبة السنة النهائية في المدارس الثانوية في أميركا نتائج أقل من المتوسط العام، بالمقارنة بأقرانهم في ٢١ دولة في الرياضيات والعلوم. وهذا دليل واحد فقط على تخلف امريكا.

فماذا عندنا نحن العرب؟

ما هذه النسبة في العالم العربي، وفي دول الخليج خاصة؟

والسؤال الثاني: ما نسبة خريجي المعاهد والكليات الدينية في الخليج، ودور هؤلاء الخريجين في بناء مجتمعات القرن الحادي والعشرين؟

فتش عن المعلم

إن الأصل في تطوير التعليم العربي هو المعلم والمعلمة المؤهلان تأهيلاً علمياً عالياً. إن الاستثمار الأمثل في التعليم هو انشاء معاهد متقدمة للمعلمين واعداد المعلم اعداداً علمياً حديثاً، على الطريقة الصينية واليابانية والهندية.

اتركوا امريكا المتخلفة علمياً الآن، واتجهوا صوب الصين والهند (مرشحتان لأن تصبحا قوتين عظميين ومنافستين لأمريكا والاتحاد الأوروبي واليابان في عام ٢٠٢٠، عوني فرسخ، لماذا تخلف العرب وتقدمت الصين والهند؟ ٢٤/ ١/٢٠٠٥) واليابان، ووظفوا المدربين الذين يدربون المعلمين الصينيين والهنود واليابانيين برواتب عالية، وامتيازات جمة. فهؤلاء أكثر أهمية من الخبراء العسكريين الأجانب الذين نستقدمهم، وندفع لهم الأموال الطائلة.

دعوا طلبتنا يجلسون على الحصير كما كانوا يفعلون في الماضي في (الكتاتيب)، ولكن أدخلوا في عقولهم علوم ومناهج القرن الحادي والعشرين، وليس علوم ومناهج القرون الوسطى.

ما فائدتنا على المدى البعيد، من أن يجلس طلبتنا على مقاعد دراسية وثيرة في غرف مكيفة ويستخدمون أحدث الأدوات، ويقرأون في كتب ذات ورق مصقول وطباعة فاخرة، ويلقنون علوم ومناهج القرون الوسطى؟

أرسلوا البعثات الدراسية إلى الصين والهند واليابان، حيث لا حرج من الأخذ عن هذه الشعوب ولا عقدة نفسية بيننا وبينها، والتي لا تاريخ استعمارياً لها في العالم العربي قديماً أو حديثاً، ولا مشاكل سياسية معها، ولا نعاني عقدة حضارية ما معها للأخذ والاستفادة منها، وتعرفوا على سر تقدم الطلبة، ومن ثم الأمة هناك.

دعوكم من أمريكا التي اعترفت بتخلفها العلمي، واتجهوا إلى قادة المستقبل الصناعي والعلمي في هذا الشرق.

الفدرالية و أزمة الحكم في العراق

> تعود بدايات الفكر السياسي إلى أفلاطون (ولد في عام ٤٢٨ و توفي في ٣٤٧ ق. م.) ، و ذلك حين قدم في كتابه " الجمهورية" أولى التأملات الفكرية حول ما يجب أن تكون عليه الدولة. و قد شهدت البشرية منذ ذلك الحين كثيراً من الجهود في مجال تطوير النظرية السياسية و تطوير العقد السياسي والاجتماعي بما يؤمن أفضل علاقة ممكنة بين مركز السلطة و مكونات المجتمع كافة.

(١-٢)

باقر جاسم محمد
اكاديمي

و لعل المجال لا يتسع هنا لعرض شتى صور الفكر السياسي و مناقشتها لأن ذلك يتطلب مكتبةً كاملة. على إنه لا بد لنا، هنا،من أن نعرض بشكل سريع لطبيعة التنظيم السياسي للدولة الحديثة و بنيته القانونية، فنقول: تتشكل بنية التنظيم السياسي في أية دولة من دول العالم المعاصر على وفق أصول و عقائد مختلفة، و تتخذ صوراً متباينة. و لذلك يمكن تقسيم الدول من حيث الشكل إلى نظام حكم ملكي ونظام حكم جمهوري. ومن حيث صورة الديمقراطية إلى أنظمة دكتاتورية وأنظمة ديمقراطية. وهناك أنواع متعددة للديمقراطية (ديمقراطية مباشرة، وديمقراطية شبه مباشرة، وديمقراطية نيابية، و ديمقراطية توافقية)، ومن حيث تنظيم العلاقة بين السلطات الثلاث إلى النظم القائمة على الفصل و التوازن بين السلطات الثلاث و تلك التي تقوم على تداخلها. و الحقيقة أن تداخل السلطات الثلاث يعني، بالنتيجة، تغليب السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية و القضائية النظام. و هناك تقسيم آخر بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني. و كذلك يمكن تقسيم النظم السياسية في الدول على وفق طبيعة العلاقة بين مركز الحكم و الأجزاء أو الأقاليم إلى دول مركزية و لا مركزية و فدرالية و كونفدرالية. و بالنسبة للتقسيم على وفق العلاقة بين مركز الحكم و الأجزاء و المكونات، نلاحظ بأن لكل نوع مزايا و مثالب.

و يمثل الدستور الوثيقة القانونية الأهم في التنظيم القانوني للدولة. فكل دولة قانونية تحتاج لدستور يحدد طبيعة هذه الدولة وشكل نظام الحكم فيها، كما يحدد علمها وعاصمتها ولغتها أو لغاتها و الأسس الفكرية والسياسية لنظام الحكم فيها. والمسألة الثانية التي ينظمها الدستور هي السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية من حيث تشكيلاتها واختصاصاتها، وطبيعة العلاقة الدستورية فيما بينها، وينظم الدستور الحقوق و الواجبات والحريات السياسية والمدنية بين الحاكم و المحكوم سواء على صعيد الفرد أو على صعيد مؤسسات المجتمع المدني. كما لا تصدر القوانين إلا إذا كانت موافقة للدستور بوصفه الشرعة القانونية العظمى التي يتم الاحتكام إليها في كل الأمور القانونية و التنظيمية للدولة. و هنا، نورد تعريفاً خاصاً بالدستور في الدولة الاتحادية ينص على أن الدستور الاتحادي "اتفاقية سياسية تقر صراحة بوجود المصالح المتضاربة بين الجماعات المشكلة للبلاد و تسمح لها بأن تبحث عما يناسبها مما يؤمن لها الفاعلية السياسية المريحة، و من دون تجاوز أصوات الأقليات و كذلك من دون استخدام القوة." و نظراً لأن مثل هذه الاتفاقية السياسية لم تكتسب صورتها النهائية بعد في بلادنا برغم وجود الدستور الحالي الذي ينص على أن الحكم في العراق ديمقراطي إتحادي لأن التعديلات الدستورية المنصوص عليها لم يتفق عليها بعد، فقد كانت هذه الورقة جهداً في البحث في صلب هذه القضية، و توطئة لإعادة فحص الحجج المتقابلة و الآراء المختلفة و استعراض ما لها و ما عليها سعياً نحو تحديد ملامح أساسية لصورة النظام الفدرالي المنشود.

٢, نظام الحكم: فدرالية أم كونفدرالية!؟

بعد احتلال العراق في ٢٠٠٣/٤/٩، و نظراً لانهيار الحكم الذي كان قائماً و تفكك الدولة، كان لابد من البحث عن صيغة جديدة للحكم. و قد برز مفهوم الفدرالية (أو الحكم الاتحادي) في دائرة النقاش و الجدل السياسي حين طرح بوصفه صيغة مقترحة للحكم في عراق المستقبل و بديلاً للحكم المركزي الذي ساد البلاد طويلاً . و ذلك حين تبنته المعارضة العراقية القائمة آنذاك و التي آلت إليها مقاليد الحكم بعد ذلك. و لكن لم يخل الأمر من مشكلات و اعتراضات مهمة عند البدء بأولى مراحل التنفيذ الفعلي للنظام الفدرالي. فقد أثار بعض الباحثين و السياسيين كثيراً من اللغط حول المفهوم السياسي للفدرالية و طبيعة نظام الحكم المستند إليه، و كذلك حول محاولة تطبيقه في العراق، فقالوا : (١) إن الفدرالية تشكل نقيضاً للوحدة الوطنية العراقية لأنها ستقوم على أسس طائفية أو عرقية، (٢) و إن الشعب العراقي غير مهيأ لخوض مثل هذه التجربة في الحكم، (٣) و إن الظروف الدولية و الإقليمية غير مناسبة لتطبيق النظام الفدرالي لأنه سيكون توطئة لتكوين كيانات ضعيفة تكتسب قوتها من بعض القوى الإقليمية أو الدولية المؤثرة في مواجهة الحكومة المركزية من جهة و حكومات بقية الأقاليم من جهة أخرى، (٤) و لذلك كله، فإن تطبيق الفدرالية يمثل مقدمة لتقسيم العراق. و لعل هذه النقاط الأربع هي الأبرز مما يمكن استخلاصه من بين ما يردده الرافضون أو المتخوفون من تجربة الحكم الفدرالي أو الاتحادي. فهل هناك أساس موضوعي لمثل هذه الاعتراضات؟

قبل الإجابة على هذا السؤال لا بد لنا أن نبدأ بتعريف للفدرالية أو نظام الحكم الاتحادي فنقول: إن الفدرالية نظام للحكم يقوم على الاتحاد الطوعي و الاختيار الحر بين الكيانات السياسية المكونة لشعب أو عدد من الشعوب فيكون هناك برلمان و حكومة مركزيان يسميان بالبرلمان الفدرالي و الحكومة الفدرالية. و لهذه الحكومة سلطة على كامل البلاد في أمور محددة في الدستور، و حكومات محلية أو إقليمية لكل واحد من هذه الكيانات المرتبطة برقعة جغرافية معينة بصلاحيات تنفيذية و إدارية واسعة و تساعد هذه الحكومة مجالس برلمانية محلية بصلاحيات تشريعية واضحة و محددة في الدستور. و يحدد الدستور الاتحادي و يضمن حدود و طبيعة سلطات الحكومات و البرلمانات المحلية و حدود و مديات سلطات الحكومة الاتحادية و المجلس النيابي الاتحادي؛ كما ينظم العلاقة بين السلطات الاتحادية و الإقليمية بشكل دقيق، و بما يمنع التضارب بين صلاحيات و سلطات المركز و صلاحيات و سلطات الأقاليم من النواحي التشريعية و التنفيذية و القضائية. و يعرف جوليان شوفيلد الفدرالية قائلاً : "إنها تقسيم دستوري للسلطة بين حكومة عامة واحدة لها السلطة على كامل أراضي البلاد، و عدد من الحكومات المحلية الممثلة للأقاليم المكونة للبلاد. و كل حكومة محلية تتمتع بقدر كبير من الاستقلال في ما يخص الإقليم الذي تحكمه." ثم يورد تعريفاً مختصراً للفدرالية قائلاً بأنها "اتحاد غير قابل للتخريب لوحدات أو مكونات غير قابلة للتخريب." و هذا يعني أن الكيان الاتحادي سيكون صلباً و غير قابل للتخريب إذا كان مكوناً من وحدات، أو أقاليم، سليمة و صلبة لكونها غير قابلة للتخريب أيضاً. فهل أن واقعنا يتطابق مع مثل هذا الوصف؟

و من أهم مستلزمات نظام الحكم الاتحادي وجود محكمة دستورية اتحادية عليا تقوم بمراقبة أداء السلطات الاتحادية و سلطات الأقاليم و تفصل في الخلافات التي قد تنشأ نتيجة لتجاوز أي من الأطراف المذكورة أعلاه للصلاحيات و السلطات المنصوص عليها دستورياً . و تكون قرارات هذه المحكمة قطعية و لا سبيل للطعن بها. و تسهم مثل هذه المحكمة في تعزيز النظام السياسي و صيانة الدستور من الخرق كما تعزز من هيبة و استقلال السلطة القضائية. و تمثل أنظمة الحكم في ألمانيا و السويد و المملكة المتحدة و سويسرا و الهند، على سبيل المثال لا الحصر ، نماذج و صوراً مختلفة لنظام الحكم الاتحادي. و هي أنظمة حكم فدرالية و ديمقراطية في آن واحد. أما الإمارات العربية المتحدة فهي تمثل تجربة خاصة من حيث كونها دولة فدرالية اتحادية دون أن تكون دولة ديمقراطية، و دون أن يكون ممكناً وصفها بالدكتاتورية. و قد يجوز لنا أن نصفها بأنها تجربة في الحكم الفدرالي تتطور نحو الديمقراطية خصوصاً و قد ذكرت الأخبار مؤخراً أن الانتخابات النيابية ستجري في الدولة قريباً . وهذا يعني أن الفدرالية نظام حكم متطور أخذت به أمم كثيرة و أنها كانت على الدوام مقترنة بالديمقراطية باستثناء حالة الإمارات و حالات التطبيق المزيف للفدرالية. فإذا كان نظام الحكم المركزي يقترن في كثير من التجارب السياسية، و خاصة في عالمنا العربي، بالدكتاتورية فأن التجربة البشرية أظهرت أن الدكتاتورية لم تجد لها أرضا خصبة قط في البلاد التي تأخذ بنظام الحكم الاتحادي الحقيقي لا المزيف. و هذا ما يجعلنا نستنتج بأن الفدرالية إحدى الضمانات الأساسية لنظام الحكم اللديمقراطي. و لكن إذا كانت الفدرالية هي الضمانة لعدم عودة الدكتاتورية للحكم في المركز فإن ذلك يدعونا إلى التفكير ملياً في جعل الفدرالية ضمانة أيضاً للديموقراطية على مستوى الأقاليم و أن نحدد طبيعة الإجراءات الدستورية و التنظيمية لهيكل الدولة الاتحادية التي تمنع الممارسة الاستبدادية للسلطة على المستوى الداخلي في أي من أقاليم الدولة الاتحادية و بما يجعل من الفدرالية حقيقة سياسية ملموسة لا تسمح بتكون سلطات محلية في الأقاليم ذات طابع دكتاتوري. و لعل هذا الأمر، على أهميته، لم يحض بالاهتمام الكافي في النقاشات التي تدور حول الفدرالية. و من المهم أيضاً أن نشير إلى أن تعديل صيغة الحكم الاتحادي دستورياً ينبغي أن يتسم بالتوازن فلا يكون غاية في الصعوبة و لا غاية في السهولة مثل اشتراط حصول موافقة ثلثي الهيئة التشريعية الوطنية و ثلاثة أرباع الهيئة الهيئة التشريعية على مستوى الدولة.

و ينبغي لنا أن نؤكد أن اختيار نوع نظام الحكم المنشود في العراق هو حق أساسي من حقوق الشعب العراقي جميعه، و طبقاً لإرادته الحرة و دون تأثير أو ضغوط من أية جهة. لأن إنشاء عقد سياسي جديد بعد انهيار الدولة العراقية هو من مسؤولية جميع العراقيين و من حقهم. ولهم أن يستفيدوا في هذا الشأن من تجربتهم مع نظام الحكم المركزي لمدة ثمانين عاماً . و لعل الجميع يتفق على أن الجوانب السلبية من تجربة الحكم المركزي في العراق لم تكن بالضرورة نتيجة الحكم المركزي بقدر ما هي نتيجة لافتقار ذلك الحكم إلى الديمقراطية خصوصاً بعد ١٤ تموز ١٩٥٨ . فليس كل نظام حكم مركزي يؤدي بالضرورة إلى الدكتاتورية. و على أية حال، فإن ممارسة هذا الحق لا تنفصل عن حقيقة مهمة و جوهرية إلا وهي أن اختيار طبيعة نظام الحكم الفدرالي مسألة ترتبط بجملة من المخاوف و الهواجس التي قد تراود هذه الجهة أو تلك. و يمكن أن نجمل هذه المخاوف و الهواجس في الأسئلة الآتية: فهل هناك حاجة فعلية لتبني النظام الفدرالي في إنشاء نظام الحكم الجديد في ضوء كون العراق بلداً موحداً في الأصل؟ و هل الفدرالية آلية مناسبة لحل مشكلات الحكم، أم أنها قضية مثيرة للخلاف و الجدل و الصراع الفكري و السياسي الذي قد يؤدي إلى تقسيم البلاد في حال تم فرضه دونما مراعاة للظروف الخاصة التي يمر بها العراق حالياً ؟ و هل تعبر الفدرالية عن قناعة لدى كل القوى السياسية الأساسية الفاعلة و المؤثرة في صوغ و تشكيل الإرادة السياسية في البلاد؟ و هل الظروف الإقليمية مناسبة للشروع بتطبيق هذا النظام؟ و عموماً نعتقد بأن أحد أهم الأسباب في مثل هذه المخاوف هو أن الدستور العراقي في صورته الحالية ينص على أن العراق دولة فدرالية، و لكنه حين يتناول تفاصيل صلاحيات السلطات الاتحادية و سلطات الأقاليم و يبحث في العلاقة بينهما، نكتشف بأن صلاحيات الأقاليم تتجاوز الصلاحيات في الدولة الفدرالية لتكون من النوع الذي تتمتع به الأقاليم في الدولة الكونفدرالية كما سيظهر لاحقاً.

ونظراً لأن اختيار نوعيه العقد الاجتماعي المعبر عنه بطبيعة الحكم المنشود في العراق لم ينته بعد لأن عملية تعديل الدستور لم تنجز لحد الآن، فإن مسألة خيار تطبيق الفدرالية ما زالت قضية عامة لا تخص حزباً سياسياً بعينه أو مجموعة أحزاب دون إسهام الآخرين في القبول الحر و غير المشروط، بالأخذ بالنظام الفدرالي، و كذلك في مناقشة طبيعة هذا النظام و حدوده، و دون خلط بين النظام الفدرالي و النظام الكونفدرالي. و هي مهمة ليست بالسهلة. و تتطلب جهداً فكرياً متواصلاً ، و فحصاً دقيقاً لكل الحجج، و موازنة بين المنافع المنظورة و الأخطار غير المنظورة التي يمكن أن يؤدي إليها التسرع في تعديل الدستور دون ترو و تدبر و تحديد دقيق للمصطلحات و المسميات و علاقة كل مصطلح بمقدار الصلاحيات الممنوحة لكل من السلطتين الفدرالية و الإقليمية،و البحث في كل ما من شأنه أن يؤدي إلى إنجاز دستور يكون أساساً لسلام دائم في البلاد.

٣- الفدرالية: مزايا و مزالق

يقرر بعض الباحثين في القانون الدستوري بأن من شأن تطبيق الفدرالية تطبيقاً سليماً إن يؤدي إلى تحقيق فوائد مهمة، منها:

١- أن الفدرالية تحمي البلاد ضد الضغوط الخارجية؛ فالنظام الفدرالي، في جوهره، دفاع ضد التقسيم و الغزو الخارجي و ليس موجهاً ضد الداخل.

٢- أنها تركز الموارد والجهود البشرية والعسكرية و الدبلوماسية و الاقتصادية والعلمية في قطب عام و موحد يكرس لخدمة المصالح العامة لكل البلاد.

٣- أنها توفر سوقاً اقتصادية أوسع و تكاملاً أكبر للكيانات المكونة للدولة الاتحادية.

٤, أنها يمكن أن تكون وسيلة لحماية الوحدة الوطنية بما توفره من ممارسة للحرية السياسية و من مرونة اقتصادية وإدارية.